الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، 23–27 آذار/مارس 2024

مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية
لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي*
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

إن الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تقر أنه، بينما استخدامات التكنولوجيات الناشئة تتيح فرص للتنمية البشرية، قد تشكّل تحديات هامة للسلم والأمن الدوليين وقد تطرح أسئلة جديدة حول دور البشر في الحرب، وأن تنظيم التشغيل الذاتي في سياق أنظمة الأسلحة يتطلب فهماً شاملاً لآثاره، وأن عملية صنع القرار البشري والمراقبة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة التبعات الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية،

وإذ تؤكد أن أي مناقشة بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل تخضع للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني،

وإذ تعترف بنقص التعريف المتفق عليه لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، *وإذ تستذكر* اقتراح اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث يشمل مصطلح "أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل" يشمل التشغيل أي نظام أسلحة يتمتع بالاستقلالية في وظائفه الحيوية، مما يعني أنه يمكنه الاختيار (أي البحث عن أو اكتشاف أو تحديد أو تتبع) والهجوم (أي استخدام القوة ضد، أو تحييد، أو إتلاف، أو تدمير) الأهداف من دون تدخل بشري،

وإذ تسلم أيضاً بأن الحفاظ على السيطرة والحكم البشريين يشكل عاملاً حاسماً في ضمان الامتثال للقانون ومعالجة المخاوف الأخلاقية الناشئة عن نشر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل معالجة فعّالة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تتمتع بالاستقلالية الكاملة في وظائفها الأساسية يمكن أن تكون قادرة على الاختيار والهجوم عليها من دون تدخل بشري،

وإذ يساورها القلق من أن الافتقار إلى الرقابة والتنظيم الصريح على المستوى الدولي حول استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن يسمح للمشغلين بانتهاك القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، من دون مساءلة، وقد ينتهك حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الأطر القانونية الوطنية، والإقليمية، والدولية، وذلك بسبب غياب الحكم البشري والإشراف، وقلة فرص التدخل في الوقت المناسب أو آليات إبطال المفعول واستخدام القوة على نطاق واسع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العواقب والأثر السلبيين المحتملين لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل على الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي والدولي، بما في ذلك خطر نشوء سباق تسلح، وتخفيض عتبة النزاع والانتشار، بما في ذلك على الجهات الفاعلة من غير الدول استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2023 القرار 241/78 بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ تشعر بالقلق من أن النهوض بالتقنيات العسكرية المتطورة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الخوارزمية، قد يزيد من خطر سباق تسلح جديد، وتخفيض عتبة النزاع والانتشار، بما في ذلك بالنسبة للجهات الفاعلة من غير الدول، ووضع السلم والأمن الدوليين في خطر أكبر، ولكن *إذ نعترف* بأن حظر البحث سيكون غير واقعي – ليس أقله عندما يتم إجراء الكثير من الأبحاث في هذا المجال من قبل جهات فاعلة عسكرية، ومدنية على حد سواء، ولا يزال للذكاء الاصطناعي دور مهم للغاية يؤديه في الحياة المدنية،

وإذ يثيرها القلق إزاء احتمالية أن لدى أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل القدرة على أن تصبح أسلحة دمار شامل في المستقبل لأنها تجمع بين خاصيتين تنفرد بهما هذه الأسلحة: الضرر الواسع العشوائي وانعدام السيطرة البشرية،

وإذ تدرك أن صكوك حقوق الإنسان تضمن الحق في الحياة والكرامة، وسلامة الأشخاص،

وإذ يساورها بالغ القلق من إمكانية استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من قبل الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول لتقويض الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، مما يتسبب في آثار اجتماعية وإنسانية عميقة،

وإذ تشعر بالفزع من الأدلة التي تشير إلى أن خوارزميات التعرف الفردية، بما في ذلك، التعرف على الوجه وخوارزميات القرار الآلي تنطوي على تحيز متأصل يعمل بالفعل على نشر التمييز بين الرجال والنساء والتمييز العنصري وارتكاب الظلم ضد الأشخاص المحرومين اجتماعياً واقتصادياً والضعفاء والأشخاص

ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن تكون مبرمجة بشكل متعمّد لاستهداف الأشخاص الذين يحملون "علامات" أو هويات معينة بما في ذلك العرق أو الجندر أو أنماط السلوك، وتطبيق القوة من دون تدخل بشري، مما قد يؤدي إلى إلحاق ضرر غير متناسب بجماعات أو مواقع أو مجتمعات محلية محددة،

وإذ تشير، من دون الإخلال بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، *إلى* القاعدة الأساسية للقانون الدولي الإنساني والذي بموجبه يكون حق أطراف النزاع في اختيار وسائل وأساليب الحرب غير محدود، كما هو منصوص عليه في المادة 35 (1) من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية الضحايا في النزاعات المسلحة الدولية، وعلى النحو المنصوص عليه في القانون الدولي العرفي، بالإضافة إلى الالتزام المنصوص عليه في المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول، الذي يتطلب من الدول إجراء مراجعات في دراسة جميع الأسلحة الجديدة أو تطويرها أو اقتنائها أو اعتمادها والوسائل والأساليب الحربية الجديدة لتحديد ما إذا كان استخدامها محظوراً بموجب القانون الدولي الإنساني أو أي قاعدة أخرى للقانون الدولي الساري،

وإذ تضع في اعتبارها أن على مدار عقود من الزمن، كان المجتمع الدولي يتابع بفعالية المشاكل الناشئة عن الأسلحة الذاتية التشغيل، التي تميزت بإنجازات رئيسية في الحوكمة التنظيمية للأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك، تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بالإجراءات الموجزة أو الإعدام التعسفي في العام 2010، التي أدت إلى تسليط الضوء على قضية الروبوتات القاتلة الذاتية التشغيل وحماية الحياة في دائرة الضوء الدولية، ومنذ العام 2013، قامت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي صك رئيسي من صكوك القانون الدولي الإنساني، وقد عقدت مناقشات حول هذه القضية، وفي العام 2016، أنشأت فريقاً مفتوح العضوية من الخبراء الحكوميين معنياً بالتكنولوجيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ تعترف بفريق الخبراء الحكوميين بوصفه محفلاً دولياً رئيسياً يجري في إطاره وضع إطار حول أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ ترحب بحقيقة تأكيد فريق الخبراء الحكوميين خلال اجتماعاته في العام 2023، على الحاجة إلى توقع التقدم التكنولوجي في أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والحث على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني طوال دورة حياة هذه الأنظمة، وتسليط الضوء على الحاجة إلى فرض قيود على الأهداف والمعايير

التشغيلية، بالاقتران مع التدريب والتعليمات الملائمة للمشغلين البشريين، والتأكيد بحزم على أنه لا ينبغي نشر أي نظام قائم على أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل غير قادر على الامتثال للقانون الدولي،

وإذ تعترف باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 78/241 في كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي يطلب، في جملة أمور، من الأمين العام للأمم المتحدة أن تقدم الدول تقريراً موضوعياً حول هذا الموضوع يعكس مجموعة كاملة من وجهات النظر الواردة من الدول الأعضاء والدول المراقبة حول طرق مواجهة التحديات والمخاوف ذات الصلة التي تثيرها هذه الأنظمة من وجهات نظر إنسانية، وقانونية، وأمنية، وتقنية، وأخلاقية، وحول دور الأشخاص في استخدام القوة، وتستدعي آراء المنظمات الدولية والإقليمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني والأوساط العلمية والصناعة،

وإذ تعترف أنه منذ العام 2018، أكد الأمين العام للأمم المتحدة باستمرار على أن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل غير مقبولة سياسياً وبغيضة أخلاقياً، ودعا إلى حظرها بموجب القانون الدولي، وذلك عند تقديم *جدول أعمال السلام الجديد* الخاص به قبل انعقاد قمة المستقبل في العام 2024، ودعا الدول كذلك إلى اعتماد صك ملزم قانوناً بحلول العام 2026 لحظر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل من دون رقابة أو إشراف بشري، وتنظيم جميع الأنواع الأخرى من أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل،

وإذ تشير إلى أن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال حملة "أوقفوا الروبوتات القاتلة"، والمجتمع العلمي، والأوساط الأكاديمية، انضمّوا إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل فرض حظر عالمي على أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل،

وإذ تشير إلى أن النداء المشترك التاريخي الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية في العام 2023 أكد على الحاجة الملحة إلى قيام الدول بالتفاوض بشأن قانون دولي جديد وملزم بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من أجل وضع حظر وتقييد واضحَين لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بحلول العام 2026،

وإذ تضع في اعتبارها أن العديد من الدول ومجموعات البلدان قد دعت بالفعل إلى وضع صك ملزم قانوناً لتنظيم استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل و/أو الحد منها و/أو حظرها، وفي الوقت نفسه، *إذ ندرك* الحاجة إلى اتخاذ قرار بالإجماع، أي أن جميع الدول توافق على اتباع القيود المقترحة،

وإذ تدرك ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لوضع نُهج دولية، لا سيما وأن أنظمة الأسلحة ذات الدرجات المتفاوتة من الاستقلالية قد استخدمت بالفعل في مختلف النزاعات،

وإذ تراعي المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني ومبادئه التأسيسية المتعلقة بالإنسانية، وما يمليه الضمير العام، والمنظورات الأخلاقية،

وإذ تؤكد من جديد أنه نظراً لأن القانون الدولي الإنساني يتطلب من القادة ومستخدمي الأسلحة أن يكونوا قادرين على توقع آثارها والحد منها، يجب أن تكون أنظمة الأسلحة قابلة للتنبؤ، وأن الأثر المحتمل "للصندوق الأسود" الناشئ عن تكامل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعيق الامتثال لهذه الالتزامات،

وإذ يساورها بالغ القلق لأنه كلما طال انتظار الدول لتنظيم أنظمة *الأسلحة الذاتية التشغيل*، زاد احتمال استمرار تدفق وانتشار هذه الأنظمة في السوق،

وإذ تؤكد على ضرورة دراسة إطار تنظيمي دولي لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتنظيم الاستخدام الضار لهذه التكنولوجيا،

وإذ تسلّط الضوء على أنه سيكون للبرلمانات دور مهم تؤديه في زيادة الوعي بالآثار الاجتماعية والإنسانية والقانونية والأخلاقية لاستخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، وفي دعم الحكومات بمدخلات لصياغة نص صك لتنظيم مثل هذه الأنظمة،

1. *تحث* البرلمانات والبرلمانيين على المشاركة بشكل نشط وعاجل في المناقشة الرامية إلى معالجة التهديد الذي تشكله ـأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل على السلم والأمن؛

2. *تحث بقوة* البرلمانات على وضع تشريعات وطنية لإنشاء أطر تنظيمية تنظم وضع ونشر واستخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، عندما يتم التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تعريف "نظام الأسلحة الذاتية التشغيل" وعلى التمييز بين التشغيل الذاتي الكامل والجزئي، فضلاً عن التوافق في الآراء بشأن استخدام

المصطلح ومضمونه "السيطرة البشرية ذات المعنى"، وتأخذ في الاعتبار جميع آثارها الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية، وتتضمن حظر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل من دون سيطرة أو رقابة بشرية، والتي لا يمكن استخدامها بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني؛

3. *تدعو* البرلمانات إلى حث حكوماتها لمواصلة العمل عبر المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وفريق الخبراء الحكوميين، على صك، وإطار حوكمة، والأحكام بشأن الاستقلال الذاتي في أنظمة الأسلحة، لضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والمنظورات الأخلاقية، فضلاً عن منع التأثير على السلم والأمن، وما يستلزمه الاستقلال الذاتي في أنظمة الأسلحة؛

4. *تقترح على* البرلمانات تشجيع حكوماتها على تبادل وجهات نظرها مع الأمين العام للأمم المتحدة حول سبل مواجهة التحديات والمخاوف التي تثيرها أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وفقاً للقرار 78/241 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2023 *وجدول أعمال السلام الجديد*، الذي يوصي ببذل جهود متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وأنواع أخرى من أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بحلول العام 2026؛

5. *توصي* البرلمانات والبرلمانيين بالعمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك قطاع الدفاع والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لفهم وتقييم وإنشاء ضمانات في ما يتعلق بكل من الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بما في ذلك مصممي أنظمة الأسلحة، لا سيما في ما يتعلق بامتثالهم للقانون القائم ومع أي تطورات في القانون قد تحدث في المستقبل؛

6. *تشجع* البرلمانات على تقييم وتحليل دور تقنيات المراقبة الجماعية في المجتمع بانتظام، لتجنب هذه التقنيات التي تنشئ ضغوطاً أحادية الجانب على جميع المواطنين، وتمنح صلاحيات غير متناسبة للأطراف المراقبة عندما تعمل من دون رقابة مناسبة، ومعالجة المخاطر التي تشكلها أنظمة التعرف على الوجه بما في ذلك الأجهزة والبرامج والخوارزميات، بما في ذلك، منع التحيز الجندري والعنصري التي قد يتم دمجها في أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛

7. *تحث* البرلمانات والبرلمانيين على تأدية دور حاسم في مساءلة الحكومات في ما يتعلق بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، وضمان الجودة في إدارتها، ولا سيما في ما يتعلق بضرورة الاحتفاظ بالتحكم البشري على استخدام القوة، والشفافية في تصميمها وتطويرها وتشغيلها وتنظيمها والإشراف عليها وفي تحفيز الحكومات والمجتمعات على اتخاذ إجراءات ملموسة على نطاق أوسع؛

8. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع الحكومات على المشاركة بنشاط في النقاشات الجارية في فريق الخبراء الحكوميين بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وإلى بذل جميع الجهود اللازمة لدعم عمل فريق الخبراء الحكوميين؛

9. *تدعو أيضاً* البرلمانات أن تحث حكوماتها بقوة على إنشاء أطر متينة لحماية البيانات لتنظيم تطوير أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل ونشرها واستخدامها، مع التشديد على الأهمية الحاسمة لحماية البيانات الحساسة وضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للمعلومات؛

10. *تحث* البرلمانات على ضمان إنشاء آليات فعالة لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية والمعاقبة على الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني الناشئة عن استخدام الأسلحة ذات القدرات الوظيفية الذاتية التشغيل، مما يدعم المسؤوليات الفردية ويضمن المساءلة عن أي انتهاكات للمعايير الأخلاقية والقانونية؛

11. *تحث أيضاً* البرلمانات على أن تطلب من حكوماتها أن تحدد بوضوح مسؤولياتها، ومسؤوليات القطاع الخاص والمجتمع المدني في ما يتعلق بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، واعتماد تشريعات تتضمن أطراً وضمانات تنظيمية لضمان عدم وقوع هذه الأنظمة في أيدي إجرامية أو في أيدي جهات غير شرعية تعمل خارج القانون وضمان أن تكون هذه القوانين متماشية تماماً مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

12. *تشجع* البرلمانات والبرلمانيين على تحفيز تبادل الممارسات الجيدة ذات الصلة بين الدول، مع المراعاة الواجبة لأنظمة الأمن الوطني والقيود التجارية المفروضة على المعلومات الخاصة؛

13. *توصي* البرلمانات والبرلمانيين بما يلي: (أ) تخصيص موازنات لتمويل الخطط والبرامج والمشاريع والإجراءات الرامية إلى التوعية بضرورة منع حقوق الإنسان والضمانات المتصلة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وتنظيمها ورصدها وإنفاذها؛ (ب) الدعوة إلى إدراج برامج تعليمية شاملة عن الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية التشغيل في المناهج الدراسية الوطنية على المستويات التعليمية المناسبة لتعزيز الفهم الواسع النطاق للفوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيات، بما في ذلك الآثار الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية؛

14. *تدعو* إلى اعتماد تدابير لضمان إدراج مراعاة المنظور الجندري والمنظور متعدد الجوانب استناداً إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000)، في النقاشات المتعلقة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي العسكري،

15. *تدعو* الشبكات البرلمانية ذات الصلة والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي إلى إدراج أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل في جداول أعمالهم وإبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي بعملهم ونتائجهم بشأن هذه القضية؛

16. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال لجنته الدائمة وهيئاته المتخصصة، إلى مواكبة هذه القضية وتنظيم مناقشة عامة في الجمعية العامة الـ 151، ودعوة الشبكات البرلمانية ذات الصلة والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة، بهدف تقييم الوضع في تقديم موعد العام 2026 الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة لاعتماد صك ملزم قانوناً بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل؛

17. *تقترح* أن تجمع وتقيّم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مجموعة برلمانية من الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الأمني والعسكري المستمدة من النقاش الذي جرى في إطار الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي اللاحقة، بما في ذلك تدابير لإزالة التحيز في الخوارزميات التي تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي القادرة على التحليل والإجراءات المستقلة؛

18. *تحث* الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى مشاركة هذا القرار والتقارير والمنشورات الإضافية المتعلقة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل مع الأمين العام للأمم المتحدة لإدراجها في التقرير المذكور في القرار 78/241 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2023؛

19. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى عقد دورات منتظمة للبرلمانيين لمناقشة آخر التطورات في الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي، وإعادة تقييم آثارها في المجال العسكري، ولا سيما في ما يتعلق بالشواغل المحددة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والسيطرة الإنسانية الهادفة على استخدام القوة والآثار الأخلاقية لهذه التكنولوجيات؛

20. *تشجع أيضاً* البرلمانات على تنفيذ استراتيجياتها لممارسة وظائف رقابة برلمانية أكثر فعالية، وضمان عدم نشر التطور التكنولوجي، مثل الذكاء الاصطناعي، إلا لمساعدة البشر في مهام معينة، من دون المساس بالسيطرة والتدخل البشريين المجديَين عند الحاجة.

*- أعربت **روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند** عن معارضتها لنص القرار بكامله.

- أعربت **الصين وليتوانيا** عن تحفظ على نص القرار بكامله.

- أعربت **أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة** عن تحفظات على عدة فقرات.

- أعربت **كوبا وفرنسا** عن تحفظ على استخدام مصطلح أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من دون ذكر خاصية الفتك (أي أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل - LAWS)

- أعربت **تركيا** عن تحفظات على الفقرات 13، و17، و18، و20، و21 من الديباجة، وعلى الفقرات 2 و4 و16 من منطوق مشروع القرار.

- أعربت **جمهورية كوريا** عن تحفظات على الفقرتين 18 و19 من الديباجة، والفقرة 16 من منطوق مشروع القرار.

- أعربت **كندا** عن تحفظات على الفقرة 3 من الديباجة والفقرة 2 من منطوق مشروع القرار على أساس أنهما مبالغتان في طابعهما التوجيهي بالنسبة للحكومات الوطنية.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

148th IPU Assembly
Geneva, 23–27 March 2024

Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence

Resolution adopted by consensus* by the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)

The 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Acknowledging that, while the applications of emerging technologies open up opportunities for the development of humanity, they may also pose significant challenges to peace and international security and may raise new questions about the role of humans in warfare, that regulation of autonomy in the context of weapon systems requires a holistic understanding of its effects, and that human decision-making and control must take account of all ethical, legal, humanitarian and security implications,

Affirming that any discussion on autonomous weapon systems (AWS) is subject to international law, particularly the Charter of the United Nations and international humanitarian law (IHL),

Noting the lack of an agreed definition of autonomous weapon systems, and *recalling* the proposal of the International Committee of the Red Cross (ICRC) in which the term "autonomous weapon systems" encompasses any weapon system with autonomy in its critical functions, which means that it can select (i.e. search for, detect, identify or track) and attack (i.e. use force against, neutralize, damage or destroy) targets without human intervention,

Recognizing that the preservation of human control and judgment stands as a critical factor in ensuring legal compliance and effectively addressing the ethical concerns that arise from the deployment of AWS,

Gravely concerned that AWS that have full autonomy in their critical functions could be able to select and attack targets without human intervention,

Concerned that the lack of control and explicit regulation at the international level around the use of AWS could allow operators to violate international law, in particular the Charter of the United Nations and IHL, without accountability, potentially infringing on the fundamental human rights enshrined in national, regional and international legal frameworks, due to the absence of human judgement and supervision and the lack of opportunities for timely intervention or mechanisms for deactivation over the use of force,

Deeply concerned about the possible negative consequences and impact of AWS on global security and regional and international stability, including the risk of an emerging arms race, lowering the threshold for conflict and proliferation, including to non-State actors, as outlined in United Nations General Assembly resolution 78/241 on lethal autonomous weapon systems,

Concerned that advancements in sophisticated military technologies, including artificial intelligence (AI) and algorithmic data processing, may increase the risk of a new arms race, lowering the threshold for conflict and proliferation, including to non-State actors, and putting peace and international security at even greater risk, but *acknowledging* that a ban on research would be unrealistic, not least when so much of the research in this field is conducted by both military and civilian players and AI still has a very important role to play in civilian life,

Alarmed by the possibility that AWS have the potential to become future weapons of mass destruction as they combine two properties unique to such weapons: mass harm and lack of human control to ensure they do not injure civilians,

Conscious that human rights instruments guarantee the right to life, dignity and integrity of persons,

Deeply concerned that AWS could be used by armed groups and other non-State actors to undermine national, regional and global security, causing profound social and humanitarian impact,

Alarmed by the evidence that individual recognition algorithms, including facial recognition and automated decision algorithms have native embedded bias that is already propagating gender and race discrimination and perpetrating injustices against socio-economically disadvantaged people, the vulnerable and people with disabilities, and that AWS could be deliberately programmed to target people bearing certain “markers” or identities including race, gender or patterns of behaviour, and to apply force without human intervention, potentially leading to disproportionate harm to specific groups, locations or communities,

Recalling, without prejudice to Article 51 of the Charter of the United Nations, the fundamental rule under IHL according to which the right of Parties to a conflict to choose their means and methods of warfare is not unlimited, as stated in Article 35 (1) of the Additional Protocol I (AP I) to the Geneva Conventions of 1949 relating to the protection of victims in international armed conflicts, and as provided for by customary international law, as well as the obligation stated in Article 36 of AP I, which requires States to conduct reviews of the study, development, acquisition or adoption of all new weapons, means and methods of warfare in order to determine whether their use is prohibited by IHL or any other rule of applicable international law,

Mindful that, for decades, the international community has been actively keeping track of the emerging issues of AWS, marked by key milestones in AWS regulatory governance, including the report of the United Nations Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions in 2010, which brought the issue of lethal autonomous robotics and the protection of life to the international spotlight and that, since 2013, the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects (CCW), a key IHL instrument, have been holding discussions on the issue and, in 2016, established an open-ended Group of Governmental Experts (GGE) on emerging technologies in the area of lethal autonomous weapon systems (LAWS),

Recognizing the GGE as a key international forum at which a framework around LAWS is being developed,

Noting the fact that, during its 2023 meetings, the GGE underscored the need to anticipate technological advancements in LAWS, urging strict adherence to IHL throughout the life cycle of these systems, highlighting the need for limitations on targets and operational parameters, coupled with appropriate training and instructions for human operators, and firmly stating that any LAWS-based system unable to comply with international law should not be deployed,

Acknowledging the adoption of resolution 78/241 by the United Nations General Assembly in December 2023, which, inter alia, requests that the Secretary-General of the United Nations submit a substantive report on the subject reflecting the full range of views received from Member and observer States on ways to address the related challenges and concerns such systems raise from humanitarian, legal, security, technological and ethical perspectives, and on the role of humans in the use of force, and invite the views of international and regional organizations, the ICRC, civil society, the scientific community and industry,

Recognizing that, since 2018, the Secretary-General of the United Nations has consistently maintained that AWS are politically unacceptable and morally repugnant and has called for their prohibition under international law, and that when presenting his *New Agenda for*

Peace ahead of the Summit of the Future in 2024, he further called on States to adopt by 2026 a legally binding instrument to prohibit AWS that function without human control or oversight and to regulate all other types of AWS,

Recognizing also that the United Nations Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, the United Nations Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities, the United Nations Special Rapporteur on contemporary forms of racism, the United Nations Special Rapporteur on counter-terrorism and human rights, the ICRC, civil society, including through the Stop Killer Robots Campaign, the scientific community, and academia have joined the call by the Secretary-General of the United Nations for a global prohibition on AWS,

Noting that the landmark joint appeal made in 2023 by the United Nations Secretary-General and the President of the ICRC underlined the urgency for States to negotiate a new, binding international law on AWS to set clear prohibitions and restrictions on AWS by 2026,

Mindful that many States and groups of countries have already been calling for the establishment of a legally binding instrument to regulate, limit and/or prohibit the use of AWS, and, at the same time, *cognisant* of the need for a unanimous decision, i.e. that all States agree to follow the proposed limitations,

Recognizing that urgent, concrete action is needed to develop international approaches, particularly given that weapon systems with varying degrees of autonomy have already been used in various conflicts,

Considering the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations, international human rights law, and IHL and its founding principles of humanity, dictates of public conscience and ethical perspectives,

Reaffirming that, because IHL requires commanders and the users of weapons to be able to anticipate and limit their effects, weapon systems must be predictable, and that the potential "black box" effect arising from the integration of AI technologies could hinder compliance with these obligations,

Gravely concerned that the longer States wait to regulate AWS, the more likely the flow and proliferation of such systems will continue on the market,

Stressing the need to study an international regulatory framework for the use of AI to regulate the harmful use of this technology,

Highlighting that parliaments will have a significant role to play in raising awareness on the social, humanitarian, legal and ethical implications of the use of AWS, and in supporting governments with inputs to draft the text for an instrument to regulate such systems,

1. *Urges* parliaments and parliamentarians to actively and urgently engage in the debate to address the threat to peace and security posed by AWS;

2. *Strongly urges* parliaments to develop comprehensive national legislation to establish regulatory frameworks governing the development, deployment and use of AWS, once international agreement has been reached on a definition of "autonomous weapon system" and on the distinction between full and partial autonomy as well as consensus on the use and content of the term "meaningful human control", taking into account all their ethical, legal, humanitarian and security implications and including the prohibition of AWS that function without human control or oversight, and which cannot be used in compliance with IHL;

3. *Calls on* parliaments to urge their governments to continue working through international forums, including the United Nations and the GGE, on an instrument, governance framework and regulations on autonomy in weapon systems, to ensure compliance with international law, including IHL, and ethical perspectives, as well as the prevention of the peace and security impact that autonomy in weapon systems entails;

4. *Suggests* that parliaments encourage their governments to share their views with the Secretary-General of the United Nations on ways to address challenges and concerns raised by AWS in accordance with resolution 78/241 adopted by the United Nations General Assembly in December 2023 and *A New Agenda for Peace*, which recommends multilateral efforts for a legally binding instrument on LAWS and other types of AWS by 2026;

5. *Recommends* that parliaments and parliamentarians work with relevant stakeholders, including the defence industry, civil society and academia, to understand, evaluate and create safeguards in relation to both AI and AWS, including weapon system designers, particularly regarding their compliance with existing law and with any developments to the law that may occur in the future;

6. *Encourages* parliaments to regularly assess and evaluate the application of new technologies, to avoid these technologies creating a unilateral pressure on all citizens that grants disproportionate powers to the parties when operating without proper oversight, and to address the risks posed by facial recognition systems, including hardware, software and algorithms, including to prevent gender and racial bias, that may be integrated into AWS;

7. *Urges* parliaments and parliamentarians to play a crucial role in holding governments accountable regarding AWS, in ensuring quality in their governance, notably regarding the imperative of retaining human control over the use of force, and transparency in their design, development, operation, regulation and oversight, and in triggering concrete action by governments and societies more broadly;

8. *Calls on* parliaments to encourage governments to engage actively in the ongoing discussions on LAWS at the GGE and to take all necessary efforts to support the GGE's work;

9. *Also calls on* parliaments to strongly urge their governments to establish robust frameworks for data protection to govern the development, deployment and use of AWS, emphasizing the critical importance of safeguarding sensitive data and ensuring ethical and responsible use of information;

10. *Urges* parliaments to ensure the establishment of effective mechanisms to conduct investigations, prosecution and punishment for violations of IHL arising from the use of weapons with autonomous functionalities, thereby upholding individual responsibilities and ensuring accountability for any breaches of ethical and legal standards;

11. *Also urges* parliaments to request that their governments clearly define their own responsibilities and those of the private sector and civil society with regard to AWS, and adopt legislation that incorporates regulatory frameworks and safeguards to ensure that such systems do not fall into criminal hands or into the hands of non-State actors that operate outside the law, and that such laws are fully in line with international human rights obligations;

12. *Encourages* parliaments and parliamentarians to stimulate exchange of relevant good practices between States, with due regard for national security regulations and commercial restrictions on private information;

13. *Recommends* that parliaments and parliamentarians: (a) allocate budgets to fund plans, programmes, projects and actions to raise awareness of the need to prevent, regulate, monitor and enforce human rights and safeguards related to AWS;
(b) advocate for the incorporation of comprehensive educational programmes on AI and autonomous systems within national curricula at appropriate educational levels to promote widespread understanding of both the potential benefits and the risks associated with these technologies, including their ethical, legal, humanitarian and security implications;

14. *Calls for* the adoption of measures to ensure the inclusion of a gender and intersectional perspective based on United Nations Security Council resolution 1325 (2000), in discussions of AWS and military AI strategies;

15. *Calls on* relevant parliamentary networks and IPU permanent observers to include AWS on their agendas and to inform the IPU of their work and findings on the issue;

16. *Invites* the IPU, through its relevant Standing Committee and specialized bodies, to keep abreast of the issue and organize at the 151st Assembly a panel discussion, inviting relevant parliamentary networks and IPU permanent observers to participate, aimed at taking stock of the situation in advance of the 2026 deadline set by the Secretary-General of the United Nations to adopt a legally binding instrument on AWS;

17. *Suggests* that the IPU Secretariat compile and analyse a set of parliamentary good practices and stocktaking related to the use of AI in the security and military sectors and derived from the discussion within the IPU framework and other subsequent IPU activities, including measures to remove bias in the algorithms that underpin AI systems that are capable of autonomous analysis and actions;

18. *Urges* the Secretary General of the IPU to share the present resolution and further reports and publications related to AWS with the Secretary-General of the United Nations for inclusion in the report mentioned in resolution 78/241 adopted by the United Nations General Assembly in December 2023;

19. *Invites* the IPU to regularly hold sessions for parliamentarians to discuss the latest developments with AWS and AI and reassess their impacts in the military domain, particularly with regard to specific concerns on human rights violations, meaningful human control over the use of force and the ethical implications of these technologies;

20. *Encourages* parliaments to implement their strategies to exercise more effective parliamentary oversight functions and ensure that technological development, such as AI, is only deployed to assist humans in certain tasks, without compromising meaningful human control and intervention whenever it is needed.

---

*- **India, Iran (Islamic Republic of)** and the **Russian Federation** expressed their opposition to the entire text of the resolution.
- **China** and **Lithuania** expressed a reservation on the entire text of the resolution.
- **Australia**, **New Zealand** and the **United Kingdom** expressed reservations on several paragraphs.
- **Cuba** and **France** expressed a reservation on the use of the term “autonomous weapon systems (AWS)” without mentioning the characteristic of lethality (i.e. lethal autonomous weapon system – LAWS).
- **Türkiye** expressed reservations on preambular paragraphs 13, 17, 18, 20 and 21, and operative paragraphs 2, 4 and 16.
- **Republic of Korea** expressed reservations on preambular paragraphs 18 and 19, and operative paragraph 16.
- **Canada** expressed reservations on preambular paragraph 3 and operative paragraph 2 on the grounds that they are too prescriptive for national governments.